تذييل العلة على العلل
الى آخره صح

احدى النسبتين اي العلية على الاخرى اي المعلولية من حيث السبق فان العلة سابقة
على المعلول واذا اعتبر انطباق العلة على المعلول كما ذكرنا قال ولان المؤثر في
المجموع ان كان بعض اجزائه كان الشيء مؤثرا في نفسه وعلله ولان المجموع علة تامة
وكل جزء ليس علة تامة اذ الجملة لا تجب به وكيف تجب الجملة بما هو يحتاج الى ما لا يتناهى من
تلك الجملة اقول لما ذكر برهان التطبيق مثبتا اردفه بوجه رابع دال على بطلان
التسلسل من جانب العلة تقريره ان مجموع الممكنات الموجودة المتسلسلة الى غير النهاية
له مؤثر والمؤثر في المجموع لا يجوز ان يكون نفسه وهو ظاهر ولا بعض اجزائه والا لكان
مؤثرا في نفسه وفي علل نفسه لان المؤثر في الجملة لا بد وان يكون مؤثرا في كل واحد من
اجزائه والا لم يكن مؤثرا الا في بعضها فلا يكون هو وحده مؤثرا في الجملة بل مع علة ذلك
البعض وقد فرض كونه مؤثرا فيه هذا خلف فتعين ان يكون المؤثر في جميع الممكنات
الموجودة امرا خارجا والخارج من جملة الممكنات الموجودة واجب فلا بد وان يكون علة
لشيء من اجزائها والا لم يكن علة الجملة ولا يجوز ان يكون علة للمعلول المعين ولا لعلله المتو
سقط والا لزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو محال فتعين ان يكون علة الواحد من الجملة هو
المبدأ فينقطع به الجملة وبعبارة اخرى الجملة لها علة تامة ولا يجوز ان يكون بعضها ولا بعض
اجزائها اذ كل بعض يحتاج الى ما لا يتناهى فلا يجب الجملة بذلك البعض بل به وبما يحتاج
اليه من الامور الغير المتناهية فتعين ان يكون العلة التامة خارجة عنها فتنتهي الى
واجب الوجود فينقطع التسلسل يعرف بالتامل في ما سبق وفيه نظر لان الجملة انما لا يجب
بما يحتاج الى الامور الغير المتناهية اذا لم يكن تلك الامور داخلة فيه واما اذا كان داخلة
فيه فيجوز ان يجب به الجملة فجاز ان يكون ذلك الجزء ما بعد المعلول الاخير الى غير النهاية
وهو بعض من الجملة يحتاج الى امور غير متناهية داخلة فيه وقد وجب به الجملة برهان
اخر على امتناع التسلسل في الامور المترتبة الموجودة معا سواء كان في الموصوف والصفة
او في العلة والمعلول وسواء كان من جانب الموصوف والعلة او بالعكس
او من كلا الجانبين ولنبين ذلك في التسلسل فنقول من جانب العلة فنقول لو
تسلسلت العلل الى غير النهاية للزم ان يتقدم على المعلول المعين علل غير متناهية
وكل علة تعتبر فيها فانها مع معلولاتها المتأخرة عنها متأخرة عن واحدة من العلل
وكذا كل جملة معتبرة فيها تكون متأخرة عن واحدة منها فيلزم ان يكون هناك
علة متقدمة على تلك العلل لانه اذا كان كل علة وكل جملة مسبوقة بعلة يكون
المجموع مسبوقا بالعلة والا لم يكن البعض مسبوقا او المتقدم محلا فهو وتلك العلة
لا تسبقها علة والا لم يكن متقدمة على الجميع فينقطع بها التسلسل اذا عرفت ما ذكرنا
يمكنك ان تعرف في الباقي قال صاحب الاشراق لو تسلسلت العلل والمعلولات
الى غير النهاية من طرف المبدأ فلا يخلو اما ان يكون بين المعلول الاول وبين كل واحد

احدهما بالانفراد غير محال وايضا هذا منقوض بالحوادث التي لا اول لها والنفوس الناطقة
فانهما غير متناهيين عند القائلين بالتطبيق والحجة جارية فيهما والجواب
عن الاول ان عجزنا عن توهم الانطباق لا يدل على امتناع الانطباق فانه يجوز ان يعجز الوهم
عن الانطباق ويكون الانطباق بحسب نفس الامر للعقل فرض هاهنا الانطباق ولا يلتفت الى عجز
الوهم عن الانطباق او نقدر انه عليه فنقول ان امكن الانطباق فالمفروض لزم تساوي
الزائد والناقص وهو محال وان امتنع كان علة عدم الانطباق تفاوت الجملتين فقط
فان امتناع انطباق الجملتين من جنس واحد تحت الكم وهو العدد لا يكون الا بسبب التفاوت
وهو ضروري وعن الثاني ان المجموع اذا كان محالا لا بد وان يكون احد اجزائه محالا لا
اما على تقدير تحقق جزء منه مع الاجزاء الباقية فيكون احد الاجزاء الباقية محالا في نفسه وكل
جزء من المجموع ممكن في نفسه فتعين كون الجملة غير متناهية فيكون الجملة الغير المتناهية محالا
وهو المطلوب واما النقض بالاشياء المترتبة الغير الموجودة كالحركات التي لا اول لها
فغير وارد لان الجملة من حيث هي غير موجودة بل الموجود ابدا جزء من اجزائها فلا يتصور
التطبيق في اجزائها الخارجة وكذلك النقض بالاشياء الغير المتناهية الموجودة معا التي لا
ترتب بينها باعتبار ارتباط بعضها ببعض في الخارج غير وارد لان الاشياء الغير المترتبة
اذا انطبق على جزء من الجملة الزائدة جزء في درجته استحال ان ينطبق عليه جزء اخر الا و
ينطبق على غيره فلا جرم ينفصل في الزائدة جزء لا ينطبق عليه شيء وغير المترتبة لا يتصور فيها
هذا فلا يتم البرهان فيها وقد تحقق مما ذكرنا ان برهان التطبيق يتم في الاشياء التي
يكون كلها موجودة في زمان واحد ولها ترتب طبيعي كالصفات والموصوفات والعلل
والمعلولات ولا يتم في ما يفقد فيه احد الشرطين تقرير الوجه الثاني ان كل سلسلة من
علل ومعلولات وكل واحد منها علة باعتبار ومعلول باعتبار فكانها جملتان متطابقتان
في الخارج احدهما بحسب المعلول والاخرى بحسب العلة فاذا فرض تساويهما من
جهة معلول واحد منهما فلا بد وان يكون جملة العلل زائدة على جملة المعلولات
بواحد من العلل في الجانب الاخر الذي فرض غير متناه لان كل علة لا ينطبق في مرتبتها
على معلولها بل انما ينطبق على معلول علتها المتقدمة عليها بمرتبة ولو زيادة مراتب
العلل بواحدة لاجل وجوب التقدم والتأخر اللازمين للعلية والمعلولية
ويلزم من ذلك انقطاع المعلولات قبل انقطاع العلل المقتضي لتناهيهما مع فرضهما غير
متناهيين وكذا الحكم في جانب التنازل الى المعلولات فانها هاهنا تكون زائدة على العلل
بواحد حذرا في الجانب الاول قوله في المتن ولان التطبيق باعتبار النسبتين اي ولان
التطبيق باعتبار العلية والمعلولية حيث تعدد كل واحد من احاد الجملة باعتبار
العلية والمعلولية اي يكون كل واحد علة باعتبار ومعلولا باعتبار قوله يوجب
تناهيهما اي تناهي العلية والمعلولية وهو جواب لان وانما يوجب تناهيهما لوجوب

ازدياد

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)